

تحرك عاجل

مدافعة عن حقوق الإنسان تُضرب عن الطعام

في 14 جانفي/كانون الثاني، الذكرى الـ14 للثورة التونسية، أعلنت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان، سهام بن سدرين، دخولها إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على احتجازها التعسفي منذ أوت/آب 2024، لمجرد ممارستها حقوقها الإنسانية المشروعة. وفي 26 جانفي/كانون الثاني، نُقلت إلى المستشفى بسبب تدهور حالتها الصحية. وعلم محاموها يوم 28 جانفي/كانون الثاني 2025، بأن قاضي تحقيق في العاصمة تونس قرر تمديد إيقافها التحفظي لمدة أربعة أشهر إضافية بتهم "التدليس"، و"التزوير"، و"إساءة استخدام الصفة الرسمية"، وذلك على خلفية دورها في كشف شبهات الفساد بصفتها رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة. يجب على السلطات أن تُفرج عن سهام بن سدرين على الفور، وأن تُسقط جميع التهم المُوجَّهة إليها، وأن توضع حداً لإساءة استخدام نظام القضاء الجنائي لاستهدافها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد
طريق حلق الوادي، الموقع الأثري بقرطاج، تونس العاصمة
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn، تويتر/ إكس: TnPresidency@

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم للإعراب عن قلبي البالغ إزاء استمرار الاحتجاز التعسفي للمدافعة البارزة عن حقوق الإنسان، السيدة سهام بن سدرين، البالغة من العمر 74 عاماً، منذ اعتقالها في الأول من أوت/آب. في 14 جانفي/كانون الثاني، أعلنت السيدة سهام دخولها إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على احتجازها التعسفي. وشارك محاموها على صفحاتها على فيسبوك هذه [الرسالة](#) التي أعلنت فيها إضرابها عن الطعام: "لن أتحمل بعد اليوم هذا الظلم الذي سلط عليّ. فالعدل لا يقوم على الافتراء والكذب، بل على الحُجج". يأتي احتجاز السيدة سهام بن سدرين على خلفية دورها كرئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة بين عامي 2014 و2018، حيث كشفت عن الجرائم التي ارتكبتها السلطات التونسية بين عامي 1955 و2013 وأحالت نتائج تحقيقاتها إلى القضاء.

وكانت سهام بن سدرين تخضع للتحقيق منذ فيفري/شباط 2023، بعدما قدّم عضو سابق بمجلس إدارة هيئة الحقيقة والكرامة شكاية زعم فيها تزوير التقرير الختامي الشامل للهيئة بسبب إجراء مراجعات وتغييرات، بعد تقديمه للرئيس في ديسمبر/كانون الأول 2018. وفي 7 مارس/آذار 2023، اتهم قاضي تحقيق سهام بن سدرين بـ"التزوير" و"التدليس" و"إساءة استخدام صفة رسمية"، وقرر منعها من السفر. وفي 1 أوت/آب 2024، أمر القاضي بإيقافها التحفظي وأُحتجزت في اليوم ذاته. وفي 28 جانفي/كانون الثاني 2025 أبلغ قاضي التحقيق محاموها بقرار تمديد فترة إيقافها التحفظي لأربعة أشهر إضافية. ويبدو أن مقاضاة سهام بن سدرين تأتي انتقاماً منها بسبب عملها في الهيئة وكشفها عن المزامم الواردة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أنظمة الحكم التونسية السابقة والفساد الذي كانت تمارسه.

ومنذ بدأت الإضراب عن الطعام، سرعان ما تدهورت حالة سهام بن سدرين الصحية. حيث كانت تعاني من ضعفٍ حاد وانخفاض في مستويات الأوكسجين، مما استوجب وضعها تحت جهاز التنفس الصناعي في مستشفى السجن. وفي 26 جانفي/كانون الثاني، نُقلت إلى مستشفى خارج السجن حيث ازدادت حالتها الصحية تدهوراً، علماً بأن السيدة سهام تعاني من أمراض مزمنة، مثل ارتفاع ضغط الدم ومشاكل في القلب، مما يفاقم من خطورة وضعها.

أحثكم على أن تُفرجوا عن سهام بن سدرين على الفور وأن تُسقطوا جميع التهم المُوجَّهة إليها وأن توضعوا حداً لإساءة استخدام نظام

القضاء الجنائي لاستهدافها. وريثما يُفرج عنها، أحتكم على عرضها على أخصائين صحيين مؤهلين يقدمون لها الرعاية الصحية، بما يتمشى مع أخلاقيات مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية، والاستقلالية، والمواقفة المستبصرة. ويجب أن تُتاح لها سبل الاتصال المنتظم بأسرتها ومحاميتها، وأن تُحتجَز في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

سهام بن سدرين، البالغة من العمر 74 عامًا، هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان، تُعرَف بعملها الصحفي المستقل منذ وقت طويل **وعملها في مجال حقوق الإنسان** في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي الذي تمت الإطاحة به في 14 جانفي/كانون الثاني 2011. ومنذ استيلاء الرئيس قيس سعيّد على زمام السلطة في جويلية/تموز 2021، وجّهت سهام بن سدرين انتقادات صريحة للتدابير التي اتخذها الرئيس وأدت إلى تقييد سيادة القانون والاستقلالية القضائية في تونس. وبين عامي 2014 و2018، تولت سهام بن سدرين رئاسة هيئة الحقيقة والكرامة، التي تأسست لتوثيق ومساءلة موظفي الدولة وشركائهم ممن زُعم ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان وممارسات الفساد في عهد الأنظمة السابقة بين عامي 1955 و2013، ومُنحت صلاحية إحالة القضايا الخطيرة إلى المحاكمة أمام الدوائر القضائية الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، اختتمت الهيئة أعمالها وأحالت 205 قضية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد إلى ساحة المحاكمة أمام 13 غرفة قضائية جنائية متخصصة في تونس. وجاء عدد من هذه القضايا على خلفية ممارسات الفساد المزعومة في القطاع البنكي. وتضمّن الأشخاص الذين اتهمتهم الهيئة بارتكاب جرائم متعلقة بالفساد وزراء سابقين ورجال أعمال ومحافظين سابقين للبنك المركزي وموظفين رفيعي المستوى لدى بنوك الدولة ومسؤولين حكوميين. ومدّدت هيئة الحقيقة والكرامة التي تأسست في مارس/آذار 2014 للعمل لمدة أربعة أعوام، قابلة للتديد لعام واحد، حتى نهاية عام 2018 على الرغم من معارضة البرلمان الذي صوّت ضدّ هذا التمديد. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2018، أبلغت رئاسة الجمهورية هيئة الحقيقة والكرامة في اللحظة الأخيرة بأن الموعد الأخير لتسليم تقريرها بعد ثلاثة أيام لاحقة في 31 ديسمبر/كانون الأول. ومن هنا، قرر مجلس إدارة الهيئة برئاسة سهام بن سدرين اعتماد النسخة الأولية من التقرير الختامي الشامل لتسليم التقرير في الموعد النهائي في 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، بانتظار المراجعة. وفي 26 مارس/آذار 2019، نشرت الهيئة تقريرها الختامي الشامل رسميًا على موقعها ونُشر التقرير في الجريدة الرسمية في 24 جوان/حزيران 2020. **وتعرّضت الهيئة، منذ إنشائها وطوال فترة عملها، لعدة محاولات لتفويض عملها وتقييد صلاحياتها. ولم تتعاون الأجهزة الحكومية مثل وزارتي الداخلية والدفاع تعاونًا تامًا في التحقيقات التي أجرتها الهيئة.**

وفي ماي/أيار 2020، تقدّم عضو سابق بهيئة الحقيقة والكرامة بشكاية ضد سهام بن سدرين لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، زاعمًا "تزويرها للتقرير الختامي الشامل"، من بين اتهامات أخرى، لأنها أضافت، على نحو غير قانوني، قسماً حول مزاعم الفساد في النظام البنكي التونسي إلى النسخة النهائية من تقرير الهيئة، وقد أثيرت على خلفية دعوى قضائية بين الحكومة التونسية والبنك الفرنسي التونسي. وزعم طرف الادعاء أن سهام كانت تسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية؛ إذ أن المزاعم الواردة في هذا القسم من التقرير سنكّبد الحكومة التونسية مبالغ هائلة من التعويضات. وفي مارس/آذار 2021، أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الشكاية ضد سهام إلى النيابة العمومية في تونس العاصمة، استنادًا إلى هذه المزاعم. وفي 2021، فتحت وحدة التحقيقات الاقتصادية بالشرطة القضائية تحقيقًا بشأن الشكاية واستدعت أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة لاستجوابهم. وزُعم في الشكاية أن الإضافات التي أُجريت بعد المراجعة إلى النسخة الأولية من التقرير في القسم الذي تناول الفساد في النظام البنكي تصل إلى مستوى "التزوير" بقصد "إلحاق الضرر بالدولة التونسية". وفي أثناء سير هذا التحقيق، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، استجوب قاضي تحقيق لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي سهام بن سدرين بصفقتها شاهدة. وفي 20 فيفري/شباط 2023، طلبت النيابة من قاضي التحقيق توجيه تهم جنائية إلى السيدة سهام بن سدرين بـ"استغلال صفتها لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسها أو الإضرار بالإدارة لتحقيق الفائدة وبارتكاب الزور واستخدام وثائق مكنوبة" بموجب الفصول 32 و96 و98 و172 و175 و176 و177 من المجلة الجزائية. وفي 2 مارس/آذار 2023، غير قاضي التحقيق صفة سهام بن سدرين في التحقيق من شاهدة إلى مشتبه بها. وفي 7 مارس/آذار 2023، أصدر القاضي قرارًا بمنعها من السفر. وفي 1 أوت/آب 2024، بعد جلسة استماع أمام قاضي التحقيق، أمر قاضي تحقيق آخر في القطب القضائي الاقتصادي والمالي بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة بإيقافها التحفظي على خلفية التهم ذاتها. واستندت التهم الجنائية الموجهة إلى سهام بن سدرين، التي أنكرتها، إلى الادعاءات التي أدلى بها عضو الهيئة السابق الذي قدّم الشكاية. ولم تقدم النيابة أي أدلة ملموسة لتبرير أمر الإيقاف التحفظي أو التحقيق الجنائي الذي فُتح على أساس هذه التهم الخطيرة.

وبالنظر إلى عدم تقديم النيابة حتى الآن لأدلة ملموسة على وقوع أي عمل جنائي يمكن ربطه بالتغييرات التي أُجريت على تقرير هيئة الحقيقة والكرامة، فإنه يتضح أن الجرائم الجنائية الموجهة إلى السيدة سهام بن سدرين لم تأت إلا انتقامًا منها بسبب عملها التي اضطلعت به بصفقتها رئيسة الهيئة، وعلى وجه التحديد، بسبب الآراء أو الحقائق التي تَرَد في التقرير الختامي الشامل والدعاوى القضائية التي حركتها الهيئة ضد الجناة المزعومين. وفي ماي/أيار 2023، أعرب خبراء حقوق الإنسان المستقلون بالأمم المتحدة عن بواغث القلق من أن مفاضة سهام بن سدرين، كما يبدو، لم تأت إلا انتقامًا منها بسبب عملها رئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة، ولاسيما، بسبب قضايا الفساد التي أحالتها الهيئة إلى النيابة. إضافةً إلى ذلك، يقع على عاتق الدول، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، الالتزام باتخاذ التدابير الفعالة لضمان الحق في معرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الآليات غير القضائية مثل الهيئات المعنية بإظهار الحقيقة. وينبغي لأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة أن يحظوا بالحماية من التشهير أو الدعاوى القضائية التي تُرَفَع ضدهم بسبب عملهم.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 28 جوان/حزيران 2025
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: سهام بن سدرين (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/8456/2024/ar>